



**رؤية برلمانية عربية
لمواجهة تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان
في العالم العربي، وإدماج حقوق الإنسان
في القوانين والسياسات البيئية**



ملخص تنفيذي

- استناداً الى نص المادة (31) من النظام الداخلي للبرلمان العربي، ومن منطلق اهتمام اللجنة التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان بالقضايا الخاصة بحقوق الإنسان، وفي إطار اختصاص اللجنة بتقديم الاقتراحات التي من شأنها معالجة كافة القضايا المتعلقة في حقوق الإنسان، تسعى اللجنة الى العمل على إعداد رؤية برلمانية عربية لمواجهة التأثيرات السلبية لتغير المناخ على حقوق الإنسان في الدول العربية
- رغم التحديات الكبيرة التي يفرضها تغير المناخ على العالم، والآثار المترتبة عليه من ارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة في مناطق وأقاليم متعددة خلال الفترة الأخيرة، كما يساهم التغير المناخي بشكل مباشر في حدوث حالات الطوارئ الإنسانية الناجمة عن موجات الحر وحرائق الغابات وضرب الفيضانات لعدد من الدول والعواصف الاستوائية والأعاصير، التي تزداد من حيث الحجم والتواتر والشدة، فتظهر الأبحاث أن 3.6 مليار شخص يعيشون بالفعل في مناطق شديدة التعرض لتغير المناخ.¹
- أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن تغير المناخ حقيقي والوتيرة المتزايدة للظواهر المناخية القصوى، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وموجات الحر، ونقص المياه، وانتشار الأمراض الاستوائية والأمراض المنقولة بالنواقل، بعضاً من الآثار الضارة لتغير المناخ، وهذه الظواهر تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على التمتع الكامل والفعلي للأشخاص في مختلف أنحاء العالم بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في تقرير المصير، والحق في الثقافة، والحق في العمل، والحق في التنمية²
- إلا أن التحرك الدولي للتعامل مع هذه الظواهر التي أدت إلى تداعيات كارثية لا يزال بحسب الكثير من المراقبين وخبراء المناخ دون مستوى هذه التحديات رغم أن هذا الموضوع من القضايا الحساسة والحاسمة، فقد تجاوزت الآثار العالمية لهذه التغيرات النطاق المحدد من حيث التأثيرات، سواء في تهديد الإنتاج، أو ارتفاع منسوب البحار التي زادت من خطر الفيضانات التي ضربت الكثير من دول العالم وأدت إلى تهجير الآلاف من السكان، وما سيتبع ذلك من تكلفت كارثية مستقبلاً إذا لم يتم وضع حلول جذرية لتحديات المناخ والقيام بإجراءات غير مسبقة، فمن المتوقع حسب التقرير الصادر من منظمة الصحة العالمية أن في الفترة الممتدة من عام 2030 إلى عام 2050، يتوقع أن يسبب تغير المناخ نحو 250 000 حالة وفاة إضافية كل عام بسبب نقص التغذية والملاريا
- بحسب التقارير الدورية لتغير المناخ الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة فإن التحولات الهامة والأدلة المقلقة لتغير المناخ ستؤدي إلى تغيرات لا رجعة فيها في النظم البيئية الرئيسة ونظام المناخ في الكوكب كله، إذا لم يتم تداركها بأقصى سرعة، وبالفعل اقتربت بعض النظم البيئية المتنوعة مثل غابات الأمازون المطيرة والقطب الشمالي، من بؤادر تغييرات جذرية بعد ارتفاع درجات الحرارة فيها، كذلك تأثرها بالجفاف، فيما يعد تراجع الأنهار الجليدية، والجفاف الذي ضرب مناطق كثيرة من العالم، مؤشراً لا يقل خطورة على العالم والأجيال القادمة.

¹ <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health>

² <https://www.ohchr.org/ar/climate-change/impacts-climate-change-effective-enjoyment-human-rights>

• المحور الأول: ماهية التغير المناخ والعوامل المؤدية لحدوث هذه الظاهرة

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة، مما يهدد الأمن العالمي، حيث ان هذه الظاهرة لا يمكن تجاهلها، حيث ان التدهور البيئي على الصعيد العالمي لم يجد من يوقفه، كما اننا نستغل الموارد الطبيعية بشكل يخلف ضرراً كبيراً.

أولاً: مفهوم التغير المناخي

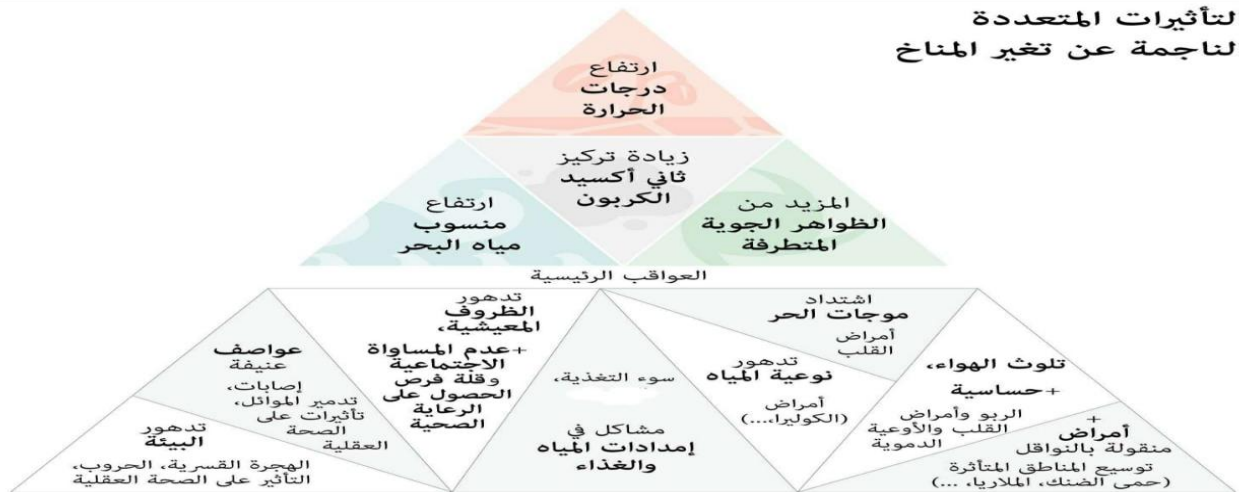
هو أي تغير مؤثر وطويل المدى في معدل وحالة الطقس يحدث لمنطقة معينة، يمكن أن يشمل معدل درجات الحرارة، ومعدل تساقط الأمطار وحالة الرياح وتؤدي وتيرة وحجم التغيرات المناخية الشاملة على المدى الطويل إلى تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية، والذي يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري. فإن التغير المناخي هو عبارة عن تغيرات في الخصائص المناخية للككرة الأرضية نتيجة للزيادات الحالية في نسبة تركيز الغازات المتولدة من عمليات الاحتراق في الغلاف الجوي، بسبب الأنشطة البشرية التي رفع من حرارة الجو.

ثانياً: العوامل المؤدية لحدوث ظاهرة التغير المناخي



يمكن تقسيم أسباب التغير المناخي إلى مجموعتين: طبيعية مثل ثورات البراكين حيث ينبعث منها الغازات الدافئة بكميات هائلة، والعواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي، وقلّة الزراعة والأمطار، وظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل 11 عاماً نتيجة اضطرابات المجال المغنطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها، والأشعاع الكوني التي تؤدي لتكون الكربون المشع. أما الأسباب الاصطناعية: فهي تلك المسببات الناجمة عن الأنشطة البشرية وترتبط بالنمو السكاني المتزايد بالعالم مثل الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، ونواتج الأنشطة الزراعية، وعمليات إزالة الغابات والأشجار التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات الاحتباس الحراري خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي، خاصة غاز الميثان.

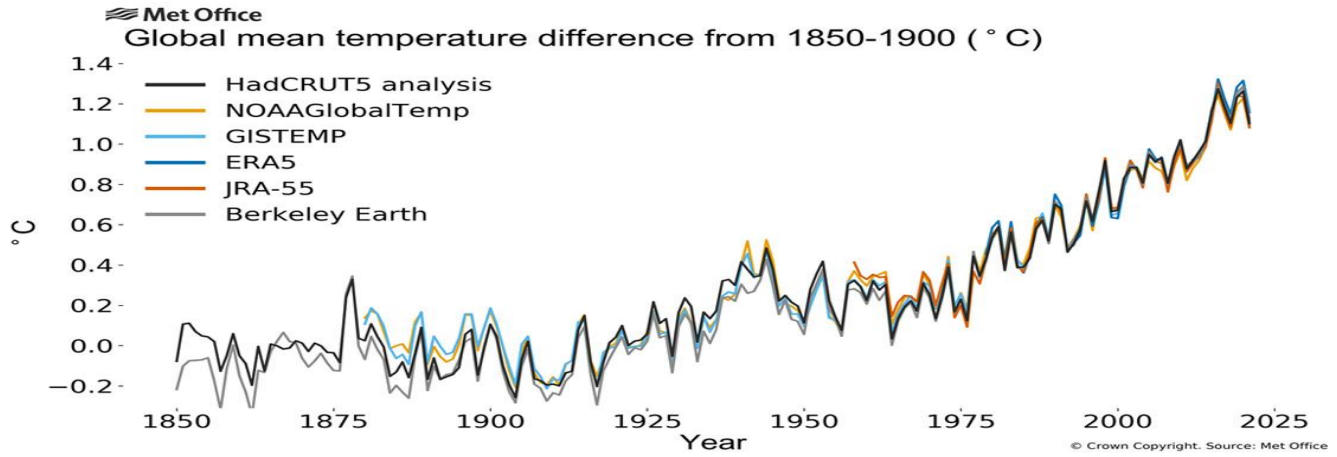
• المحور الثاني: التأثيرات المتعددة الناجمة عن تغير المناخ في الوطن العربي والمتعلقة بحقوق الإنسان



أصبحت درجات الحرارة الشديدة والظواهر المناخية الجامحة، كالجفاف والسيول، واقعاً مألوفاً في العالم العربي وقد تأثرت حياة المواطنين العرب من أطفال ونساء ورجال تأثراً سلباً بالفعل بتقلبات المناخ وتغيره، فقد كان عام 2010 العام الأكثر حرارة منذ أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر، حيث سجلت 19 دولة مستويات جديدة لارتفاع درجات الحرارة خلال هذا العام، من بينها خمس دول عربية مثل دولة الكويت التي سجلت رقماً قياسياً في ارتفاع درجة الحرارة بلغ 52.6 درجة مئوية، كما تشير توقعات التغيرات المناخية إلى تزايد في متوسط درجات الحرارة بمقدار 3 درجات مئوية في جميع أنحاء المنطقة بحلول العام 2050، كما حذر البنك الدولي في تقرير صادر أن معدلات الحرارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستزيد 6 درجات مئوية بحلول عام 2050م، وهو ما يعني أنها قد تصل إلى 55 أو 56 درجة مئوية وحذر البنك كذلك من النتائج الوخيمة لهذه التغيرات المناخية المسببة للجفاف، على الأمن الغذائي لسكان الدول العربية

وغالباً ما يؤدي معدل التحضر المرتفع في المنطقة، خاصة في المناطق الساحلية إلى تفاقم الآثار الناجمة عن الجفاف، والعواصف، والفيضانات السريعة، والانهيئات الأرضية. إلى جانب ذلك، تزداد وتيرة وقوع الفيضانات والجفاف مما يعرض حوالي 25 مليون شخص من سكان الحضر إلى خطر الفيضانات وفي هذا السياق، ازدادت وتيرة حدوث الفيضانات السريعة في عدد كبير من الدول العربية بسبب ازدياد كثافة هطول الأمطار في فترة زمنية محدودة، وانتشار الأسطح الخرسانية التي لا تمتص الماء، وقلّة ونقص كفاءة شبكات الصرف الصحي وانسدادها، وانتشار البناء في المناطق ذات الانحدارات المنخفضة والوديان.

شكل (2): متوسط الزيادة في درجات الحرارة عالمياً خلال الفترة من 1850 إلى 2025



يهدد تغير المناخ التمتع الكامل والفعلي بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن، والحق في تقرير المصير، والحق في التنمية، كما يسبب تغير المناخ اضطرابات خطيرة وواسعة النطاق في الطبيعة ويؤثر في حياة مليارات الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، كما ذكر العلماء في تقرير الهيئة العالمية للمناخ، الذي صدر في 28 فبراير 2022، أن الأشخاص والنظم الايكولوجية الأقل قدرة على التكيف هم الأكثر تضرراً، وتتجاوز موجات الحر، والجفاف، والفيضانات حالياً قوة تحمل النباتات والحيوانات، وتؤدي إلى موت أعداد هائلة من أنواع النباتات والحيوانات مثل الأشجار والشعاب المرجانية. وتحدث هذه الظواهر المتطرفة في آن واحد، فتسبب في تأثيرات متعاقبة تزداد إدارتها صعوبة وتعرض ملايين الأشخاص لانعدام الأمن الغذائي والشح المائي الحاد.

حيث تلقى مشكلة تغير المناخ بظلالها على دول العالم كافة، وبخاصة الدول ذات الإسهام الأكبر في حدوث هذه المشكلة فالدول العربية ليست بمنأى عن التأثيرات الخطيرة لظاهرة التغير المناخي وسوف نوجز تأثيرها وفقاً للآتي:

أولاً: الحق في الحياة

يعد الحق في الحياة في مقدمة الحقوق الأساسية للإنسان طبقاً لكل النصوص والمواثيق الدولية، ووفقاً للتقرير الصادر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام بشأن "الحق في الحياة إن تغير المناخ يعد من بين أكثر العوامل تأثيراً وخطورة، من بين تلك التي تهدد قدرة الأجيال في الحاضر والمستقبل على التمتع بالحق في الحياة، وقد توقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، أن يزداد عدد الأشخاص الذين يفقدون حياتهم أو يعانون من أمراض شديدة، بسبب موجات الحر والفيضانات والعواصف والحرائق والجفاف، مشيرة إلى أن تأثير تغير المناخ على الحق في الحياة يشمل أيضاً ازدياد الجوع وسوء التغذية وتأثير ذلك على حياة الأطفال ونموهم وخاصة تأثير ذلك في مجال أمراض القلب والجهاز التنفسي.³

³ <https://tinyurl.com/4x5uvu34>

ثانياً: المخاطر الصحية وندرة المياه الناتجة عن التغير المناخي

**ونذكر مركز تغير
المناخ التابع لجامعة
هارفارد
أن درجات الحرارة
المرتفعة والأحداث
المناخية القاسية تساهم
في زيادة أمراض القلب
والشرايين إلى جانب
الأمراض المعدية**

■ إن تغير المناخ هو أكبر تهديد صحي يواجه البشرية، وخصوصاً في المناطق التي يعاني فيها الناس أساساً من صعوبة الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو المناطق المحرومة منها، ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن الآثار الصحية الرئيسية ستشتمل على زيادة مخاطر الإصابة والمرض والوفاة بسبب موجات الحر والحرائق الأكثر حدة.

■ تضر تأثيرات المناخ بالفعل بالصحة، من خلال تلوث الهواء، والأمراض، والظواهر الجوية الشديدة، والضغط على الصحة العقلية، وزيادة الجوع وسوء التغذية في الأماكن التي لا يستطيع الناس فيها زراعة المحاصيل أو العثور على غذاء كافٍ. وفي كل عام، تؤدي العوامل البيئية بحياة ما يقارب 13 مليون شخص. وتؤدي أنماط الطقس المتغيرة إلى انتشار الأمراض، وتزيد الظواهر الجوية المتطرفة من الوفيات وتجعل من الصعب على أنظمة الرعاية الصحية مواكبة الأمر.⁴

■ يؤثر تغير المناخ لنقص المياه العذبة النقية وبالتالي يسبب الجفاف، حيث أن الطقس القاسي يقوم بتدمير المحاصيل، وبالتالي انخفاض الإمدادات الغذائية والزراعية، وينتج عن ذلك سوء تغذية ومجاعات.

■ ستتأثر إمدادات المياه في كثير من دول العالم العربي بسبب تغير المناخ، وسيظهر التأثير بشكل أكبر في المناطق القريبة من خط الاستواء والجافة، مع تأثيرات محتملة على الدول الجزرية الصغيرة، "التي يحتمل أن تختفي من خريطة العالم"، كما ستتأثر أحواض الأنهار، مثل حوض النيل في مصر والسودان، ودجلة والفرات في العراق.

ثالثاً: نقص الغذاء

تعد التغيرات المناخية وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة من أهم الأسباب وراء الارتفاع العالمي في معدلات الجوع وسوء التغذية، إذ قد يتم تدمير مصايد الأسماك والمحاصيل والماشية أو تصبح أقل إنتاجية. ومع ازدياد حمضية المحيطات، أصبحت الموارد البحرية التي تغذي مليارات البشر معرضة للخطر. وقد أدت التغيرات في الجليد والغطاء الجليدي في العديد من مناطق القطب الشمالي إلى تعطيل الإمدادات الغذائية من مصادر الرعي والصيد وصيد الأسماك، كما يؤدي الإجهاد الحراري إلى تقليل المياه والأراضي العشبية الصالحة للرعي، مما يتسبب في انخفاض غلة المحاصيل ويؤثر على الثروة الحيوانية.

⁴ <https://un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change>

رابعاً: تغير المناخ وعلاقته بالفقر.

يزيد تغير المناخ من العوامل التي تضع الناس وتبقيهم في حالة فقر. وقد تجرف الفيضانات الأحياء الفقيرة في المدن وتدمر المنازل وسبل العيش. ويمكن أن تجعل الحرارة العمل في الوظائف الخارجية صعباً. وقد تؤثر ندرة المياه على المحاصيل. في الفترة من (2010-2019)، أدت الأحداث المتعلقة بالطقس إلى نزوح ما يقدر بنحو 23.1 مليون شخص في المتوسط كل عام، مما ترك الكثيرين عرضة للفقر بشكل أكبر. ويأتي معظم اللاجئين من البلدان الأكثر ضعفاً والأقل استعداداً للتكيف مع آثار تغير المناخ.

خامساً: تغير المناخ يسبب الهجرة والنزوح

- وفقاً لبيان الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن أثر التغير المناخي على الهجرة الصادر من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تتعدد أوجه أثر التغير المناخي على الهجرة، فقد يؤدي ارتفاع منسوب البحر إلى تدهور الظروف المعيشية في دلتا النهر وغيرها من المناطق المنخفضة في العالم المكتظة بالسكان، وقد يؤدي كذلك ارتفاع مستويات مياه البحر إلى تآكل الأراضي بدرجة كبيرة في بعض الدول الجزرية الصغيرة، هذا ويصاحب تغير المناخ أيضاً الجفاف والتصحر، مما يؤثر على سبل كسب العيش، وقد حظر البنك الدولي من أن تبعات التغير المناخي ستدفع أكثر من 200 مليون شخص إلى الهجرة بحلول عام 2050.⁵
- وجدير بالذكر أن تغير المناخ يؤثر على أنماط التنقل بطرق شتى، فمن المحتمل أن يؤدي ارتفاع منسوب البحار إلى جعل المناطق المنخفضة غير صالحة للسكنى وتؤدي إلى النزوح الدائم للسكان، وعلى النقيض قد يؤدي الجفاف في البداية إلى الهجرة الدورية أو المؤقتة لتتمكن العائلات بذلك من تنويع مصادر الدخل.⁶
- وفقاً لتقرير البنك الدولي: تأثير التغيرات المناخية سيدفع 216 مليون شخص للهجرة داخل حدود أوطانهم بحلول عام 2050، تشهد أفريقيا جنوب الصحراء ما يصل إلى 86 مليون مهاجر وشرق آسيا والمحيط الهادئ 49 مليوناً مهاجر وجنوب آسيا 40 مليوناً مهاجر وشمال أفريقيا 19 مليوناً وأميركا اللاتينية 17 مليوناً وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى خمسة ملايين.

سادساً: التغير المناخي وعلاقته بالصراعات والعنف

إن تغير المناخ يشكل تهديداً كبيراً ليس فقط على الصحة البدنية والعقلية، بل يسهم بطريقة مباشرة في خلق عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات والعنف، وخاصة في حالات الصراع على الموارد المشتركة أو العابرة للحدود فإن التغيرات المناخية المتسارعة تؤدي إلى تصاعد الصراعات والحروب الداخلية، خاصة في المناطق الأكثر حرارة وجفافاً، إذ يمكن لهذه الظاهرة أن تؤدي إلى ندرة الغذاء والمياه، ونقص الأراضي الصالحة للزراعة ما قد يقود إلى البحث عن سبل لضمان واستدامة العيش ومن ثم إلى تأجيج الصراعات والحروب الأهلية. وتعد منطقة الساحل وغرب إفريقيا من بين أكثر المناطق المعرضة للتأثيرات من هذا النوع.

⁵ <https://tinyurl.com/447yem4d>

⁶ <https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/538700416.pdf>

. المحور الثالث: مساعي عالمية وعربية للحد من التغير المناخي

الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي:

من أبرز المؤتمرات والاجتماعات الدولية للحد من تغير المناخ:

- مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي عقد في بوزنان البولندية في ديسمبر 2008م والذي تناول تعزيز التفاهم حول رؤية مشتركة لنظام جديد لتغير المناخ والحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ سبتمبر 2009 بنيويورك لحشد وتعبئة الارادة السياسية للتوصل إلى اتفاق يتسم بالإنصاف والفاعلية بهدف زيادة الوعي وتحفيز العمل للتوصل الى اتفاق عالمي حول تغير المناخ.
- مؤتمر كوبنهاجن للمناخ في ديسمبر 2009 حيث إجتمع ممثلو 192 دولة في الدنمارك لبحث موضوع تغير المناخ ووضع خريطة لاستراتيجية تهدف لخفض انبعاثات الغازات المسببة للإرتفاع الحرارى والناجمة عن احتراق الفحم الحجري والنفط والغاز.
- مؤتمر كانكوك والذي عقد في المكسيك 2010 وشارك فيه حوالي 193 دولة وتضمن المؤتمر تعهدات لإتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات في العالم وإضفاء طابع رسمي على التعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات.
- إتفاقية باريس 2015 تهتم بتغير المناخ وآثاره السلبية، بمشاركة 197 دولة بهدف الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية، تضمن الاتفاق التزامات من جميع الدول لخفض انبعاثاتها والعمل معاً للتكيف مع آثار تغير المناخ.
- قمة الأمم المتحدة لتغير المناخ المقامة في مدينة جلاسكو 2021 بهدف الوفاء بتعهدات اتفاق باريس ويجتمع زعماء العالم والوفود الوطنية وممثلو الشركات والمجتمع المدني والشباب لتسريع وتيرة هذه العملية. بمشاركة 190 دولة، عرضت قمة تغير المناخ تأثيرات التغير المناخي السلبية على كوكب الأرض، مثل ارتفاع درجة الحرارة وانتشار الحرائق والفيضانات وغيرها
- تدشين مجموعة العمل المصرية الأمريكية المعنية بالمناخ فبراير 2022 والتي تناولت التأكيد على أن تغير المناخ يمثل أزمة عالمية ذات تداعيات غير مسبوقة، وهو ما تبرز معه أهمية الدبلوماسية البيئية متعددة الأطراف لمواجهة تغير المناخ.
- عقد الدورة السابعة والعشرين مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في عام 2022م في شرم الشيخ، على خلفية الأحداث المناخية القاسية التي شهدتها جميع أنحاء العالم، وأزمة الطاقة التي أثارها الحرب في أوكرانيا، COP27 .
- عقد الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في الامارات في عام 2023م، COP28

الجهود العربية لمواجهة التغير المناخي:



تقوم الدول العربية في الوطن العربي بمحاولة التكيف مع التغيرات المناخية ويعمل المنتدى العربي للبيئة والتنمية على حشد الخبراء والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والاعلام للوصول الى حل مشاكل البيئة في العالم العربي، كما تبذل الكثير من الدول العربية جهوداً ملحوظة في مجالي التخفيف من التغير المناخي والتكيف مع آثاره، إذ تم وضع برامج وخطط وطنية وضخ استثمارات كبيرة في مجالات توليد الطاقة النظيفة "الشمسية والرياح" وتوليد الطاقة الكهرومائية، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي بعد معالجتها والتشجير وفيما يلي أبرز الجهود العربية لمواجهة هذه الظاهرة:

➤ المملكة الأردنية الهاشمية:

- أطلقت الأردن 86 مشروع نمو أخضر لحماية البيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك في إطار الجهود التي تبذلها المملكة لمواجهة التغيرات المناخية، عبر حزمة من القوانين الأساسية والمساندة والأنظمة والتعليمات.
- تم تشكيل لجنة وطنية للتغير المناخي، ووضعت عام 2021 خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ، ورفعت سقف نسبة مصادر الطاقة المتجددة المستهدفة في مزيج الطاقة لديها لعام 2025 إلى 20 بالمئة، كما أقر مجلس الوزراء السياسة الوطنية للتغير المناخي للأعوام 2022-2050، والتي أعدتها اللجنة الوطنية بما ينسجم مع التوجهات الدولية وصولاً إلى انبعاثات متعادلة بحلول عام 2050.
- الإطار التشريعي والسياسي المناخي في الأردن جيد، ويشتمل على سياسة هي الأولى من نوعها لمواجهة التغير المناخي والتي أقرت عام 2022، ونظام التغير المناخي رقم 79 لسنة 2019، كما تتضمن الخطة الوطنية للنمو الأخضر 86 مشروعاً، وسياسة في ستة قطاعات محورية، وهي المياه والطاقة والنفايات والنقل والزراعة والسياحة بهدف إيجاد وظائف خضراء وجذب الاستثمارات.
- أعدت الأردن خطط استجابة ضمن الخطة الوطنية للزراعة المستدامة وإطلاق المنتدى الدولي للأرض في الأردن بمشاركة 800 من ممثلي 150 دولة. كما أن وزارة البيئة في الأردن تعمل على إعداد تقرير البلاغات الوطنية الرابع، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية.



استضافت دولة الإمارات الدورة الثامنة والعشرون من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ cop28 الذي انعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر وحتى 12 ديسمبر 2023م، بمشاركة أكثر من 70.000 شخص، بمن فيهم رؤساء دول، والتي حققت تغيراً جذرياً في آلية وأجندة مؤتمرات الأطراف حيث تمكنت الدولة عبر حنكة وتميز إدارتها لمفاوضات ونقاشات المؤتمر من إرساء معايير جديدة لنجاح العمل المناخي العالمي ورسخت مكانتها مساهماً رئيساً في بناء مستقبل مستدام للبشرية، كما نجح cop28 في كسر جمود العمل المناخي والتوصل إلى إجماع وتوافق بين الدول الأطراف على عدد كبير من الملفات الرئيسية.

كما تسعى جميع الدول في الدورات القادمة البناء على ما تحقق في الإمارات من توحيد لجهود الدول الأطراف للوصول إلى التوافق المنشود.

كما نجح في تمهيد الطريق لتحقيق إنجازات في مؤتمرات الأطراف القادمة والربط بين مختلف مؤتمرات الأطراف التابعة للأمم المتحدة في مجالات المناخ وحماية الطبيعة، وتفعيل دور الشباب في المفاوضات المناخية الدولية وتعزيز مشاركتهم في عملية صنع القرار بشأن سياسات المناخ الدولية.

كما عززت رئاسة COP28 مساهمة المرأة في قضايا التغير المناخي والبحث عن حلول مستدامة عالمياً لهذا التحدي، حيث وفرت المساعدة المالية لتحفيز حضور الوفود النسائية بشكل أكبر، وإقامة دورات تدريبية فنية، كما شهد يوم المساواة بين الجنسين في COP28 إعلان رئاسة المؤتمر عن شراكة جديدة تهدف إلى تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل ومنطقي في قطاع الطاقة يراعي النوع الاجتماعي، ودعم هذه الشراكة أكثر من 60 طرفاً⁷.

تعد من أوائل الدول التي تستخدم استراتيجية الطاقة المتجددة ، والتي تشتمل على الطاقة النووية، والطاقة الشمسية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يغطي أغلبية احتياجات دولة الإمارات. وتركز استراتيجية الإمارات في العمل المناخي على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية المستدامة والحد من تداعيات تغير المناخ وتعزيز التكيف معها وتهدف الاستراتيجية إلى رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40 ٪، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة إلى 50 ٪ منها 44 ٪ طاقة متجددة و 6 ٪ طاقة

⁷ <https://tinyurl.com/bus725er> الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الامارات العربية المتحدة

نووية، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050. كما تهدف إلى خفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70 %.

■ تهدف مشروعات الطاقة النظيفة مشاريع واستثمارات رئيسية بقطاع الطاقة النظيفة والخضراء داخل الدولة بإزالة أكثر من 34 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مناخ الإمارات، بما يعكس مدى نجاح النهج الذي تطبقه الدولة ورؤيتها نحو متطلبات تغيرات المناخ ومستقبل الطاقة المستدامة وفاعلية المشاريع السباقية في تعزيز جهود الحفاظ على البيئة وخفض البصمة الكربونية عالمياً

➤ مملكة البحرين

■ تسعى مملكة البحرين للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2060، ومن أجل هذا الهدف تتم مواصلة الجهود لتحقيق ما تم الإعلان عنه في مؤتمر غلاسكو بالمملكة المتحدة، من خلال الخطة الوطنية للتشجير الهادفة إلى مضاعفة عدد الأشجار في مملكة البحرين، وتخفيض الانبعاثات بنسبة 30% من خلال مبادرات إزالة الكربون ومبادرات تعزيز كفاءة استخدام الطاقة ومضاعفة مصادرة الطاقة المتجددة، حيث زادت مملكة البحرين من طاقتها المتجددة بنسبة 40% في العام.

■ تضمين تشكيل الحكومة الجديدة في مملكة البحرين الصادر بتشكيلها المرسوم الملكي رقم (68) لسنة 2022، تطوير وزارة النفط لتضم البيئة، تحت مسمى "وزارة النفط والبيئة" كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للبيئة في مملكة البحرين هو الهيئة الرئيسية المكلفة بإدارة قضايا تغير المناخ، حيث يندرج في المجلس قسم متخصص للتنمية المستدامة وتغير المناخ ضمن دائرة السياسات والتخطيط البيئية.

■ شهد عام 2022 صدور قانون جديد للبيئة برقم (7) لسنة 2022 لتعزيز المنظومة القانونية في هذا السياق، وقد كان بدوره نتاجاً لجهود من جهات رسمية ومنظمات المجتمع المدني تضافرت لإنجازه وفق رؤية متطورة وحاسمة لحماية البيئة من مختلف التهديدات، والحفاظ على البيئة الصحية كحق مستدام للأجيال القادمة.

➤ الجمهورية التونسية

■ تخطط تونس لخفض انبعاثات الكربون بنسبة 45% بحلول عام 2030، وفي سياق ذلك، وضعت خطة وطنية طموحة لخفض الانبعاثات، ضمن مشاركتها في الجهود العالمية لمواجهة أزمة تغير المناخ، كما أن الخطة تتضمن 21 هدفاً وألوية 174 إجراء، للتأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

➤ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

■ تعهدت الجزائر من خلال مساهمتها المعترمة والمحددة وطنياً والمقدمة في سبتمبر 2015، بتخفيض انبعاث غازاتها الدفيئة بنسبة 7 % بحلول 2030، وذلك بالاعتماد على قدراتها ووسائلها الذاتية، وسترتفع هذه المساهمة إلى 22%، من خلال جملة من التدابير على رأسها إنجاز مخطط يهدف إلى تطوير الطاقات المتجددة.

■ قامت الجزائر بالمصادقة على مخطط وطني للمناخ يشتمل على 155 نشاطاً يتعلق بمجالي التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتكيف مع المخلفات السلبية لتغير المناخ، ويمس قطاعات مختلفة منها الطاقة والنقل والأشغال العمومية والموارد المائية والزراعة والصيد البحري والغابات والإسكان والنفايات والبناء.

➤ المملكة العربية السعودية

■ تعهدت المملكة العربية السعودية بأن تصل إلى صافي انبعاثات صفري بحلول 2060، وأن ترفع هدفها السنوي لخفض انبعاثات الكربون بأكثر من مثلية إلى قرابة 280 مليون طن وذلك من خلال تصميم حلول ومبادرات دولية، للإسهام في التصدي لأزمة المناخ، وقيامها بالتعاون مع حلفائها على المستوى الدولي في مكافحة التغير المناخي، إلى جانب الإعلان عن مبادرات فرعية، وهي "الرياض الخضراء" ثم "السعودية الخضراء"، و"الشرق الأوسط الأخضر"

■ كما تهدف المبادرات التي أطلقتها المملكة إلى تعزيز التعاون وتوحيد الجهود نحو تنفيذ الالتزامات البيئية المشتركة، وتشكيل أول تحالف لمكافحة التغير المناخي في الشرق الأوسط وتعزيز الاستثمار ونقل المعرفة لمواجهة التحديات المشتركة، تستهدف مبادراتنا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر حماية البيئة، ومواجهة التغير المناخي، ووضع خارطة طريق لتقليل الانبعاثات الكربونية في المنطقة لأكثر من 10 % من الإسهامات العالمية، وزراعة 50 مليار شجرة في المنطقة وفق برنامج يعد أكبر البرامج لزراعة الأشجار في العالم، يساهم في تحقيق نسبة 5 % من المستهدف العالمي للتشجير.

■ تعمل المملكة على تأسيس صندوق للاستثمار بشأن تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة وإنشاء مبادرة عالمية تساهم في تقديم حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء لأكثر من (750) مليون شخص بالعالم

■ إن جهود المملكة لم تقتصر على المبادرات الثلاث السابقة التي أطلقتها فحسب، حيث تبنت ما يزيد على 53 مبادرة للحد من التغير المناخي، يفوق حجم استثماراتها 185 مليار دولار، منها الوصول بالطاقة المتجددة إلى حصة 50% من الطاقة الإنتاجية.

■ كما أطلقت المملكة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تهدف إلى :

- (1) خفض الانبعاثات وإزالة أكثر من 670 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون.
 - (2) زراعة 50 مليار شجرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وإستصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي
 - (3) خصصت المملكة 9.38 مليار ريال لدعم مشاريع المبادرة ومنها:
- منصة تعاونية لتسريع تنفيذ مفاهيم الاقتصاد الدائري الكربوني.
 - مركز إقليمي لإحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (مجلس التعاون لدول الخليج العربي).
 - مركز إقليمي للتنمية المستدامة لمصادر الأسماك.
 - مركز إقليمي للتغير المناخي.
 - مركز إقليمي للإنذار المبكر للعواصف.
 - برنامج إنذار سحابي إقليمي.
 - مبادرة إقليمية لحلول الوقود النظيف
 - صندوق استثمار إقليمي لتمويل الحلول التقنية للإقتصاد الدائري الكربوني.

■ وتتوسع المملكة في تطوير مشروعات إنتاج الهيدروجين، بهدف دعم جهودها لمكافحة تغير المناخ والوصول إلى الحياد الكربوني، إذ وقعت، في يناير/كانون الثاني 2021م، مذكرة تفاهم مع شركتي سامسونغ وبوسكو الكوريتين، لتطوير الهيدروجين للتصدير، وفي مارس عام 2022م، أعلن التحالف المسؤول عن تطوير مشروع

الهيدروجين الأخضر في مدينة "نيوم" خطته لبدء تنفيذ المشروع، بعد تسوية موقعه في شمال غرب المملكة، على أن يبدأ تصدير الهيدروجين من المشروع بحلول عام 2026م.

➤ جمهورية العراق

- طرحت الحكومة العراقية، في مارس 2022، ما وصفها بـ«الورقة الخضراء» لمواجهة التغيرات المناخية، بعد أن كانت طرحت في أكتوبر (تشرين الأول) 2020، «الورقة البيضاء» لتكون بمثابة ورقة إصلاح للمشاكل والتحديات البنيوية في اقتصاد البلاد.
- وفي سبيل مواجهة أزمة المياه والتحديات المناخية التي تواجه جمهورية العراق انطلقت فعاليات المؤتمر الدولي الثاني للمياه في بغداد الذي هدف إلى «تحقيق التنمية المستدامة للمياه والتنسيق مع دول الجوار المتشاطئة لتقليل الضرر نتيجة شح المياه إضافة إلى مناقشة التغيرات المناخية وأثرها على الموارد المائية والاستجابة العالمية لهذا الموضوع».

➤ سلطنة عمان

قامت سلطنة عمان بالجهود الآتية:

- تحديث لائحة إدارة الشؤون المناخية لتواكب المستجدات المحلية والعالمية، وتهدف اللائحة إلى متابعة أداء الشركات والمنشآت في مجال الشؤون المناخية سواء في مجال التخفيف أو التكيف
- صياغة قانون للتغيرات المناخية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ليكون أداة تنظيمية لوضع الأحكام العامة المتعلقة بقضايا الشؤون المناخية في سلطنة عمان بكافة حدودها وقطاعاتها التنموية المختلفة. كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية
- إعداد قاعدة بيانات لتتبع تحقيق المساهمات المحددة وطنياً، حيث التزمت بالتحكم في نسبة انبعاثاتها المتوقعة في عام 2030م عن طريق خفض الانبعاثات المتوقعة بنسبة 7 %، كما تم إعداد قاعدة بيانات لحصر جميع مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية في السلطنة والعمل على إعداد قاعدة بيانات لحصر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من القطاعات الأساسية مما يُسهل عملية الحصر السنوي للانبعاثات

➤ دولة قطر

- أنشأت قطر وزارة البيئة والتغير المناخي والتي تعمل على الاستثمار في التقنيات منخفضة الكربون مثل احتجاز وعزل الكربون والطاقة الشمسية، والتي بدأت في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لأول مرة في النصف الأول من عام 2022، وتعمل على مضاعفة استخدام محطات الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بحلول عام 2030.
- تدشين استراتيجية وطنية للبيئة والتغير المناخي، حيث تعد مرحلة جديدة من جهود الدولة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وخارطة طريق رئيسية لتحقيق الركيزة البيئية في رؤية قطر 2030.
- تدشين خطة وطنية للتغير المناخي تهدف إلى تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% من جميع القطاعات بحلول عام 2030

- في مجال التعاون الدولي تم إعداد برنامج تعاون بين وزارة البيئة والتغير المناخي والمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI) لدعم المرونة المناخية وتخطيط مشاريع النمو الأخضر والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة والابلاغ والقياس.
- إن قطر أطلقت مؤخرا استراتيجيتها المحدثة للاستدامة والتي حددت مبادرات رائدة متعددة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مثل تقنية التقاط واحتجاز الكربون لاحتجاز أكثر من 11 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون في دولة قطر بحلول عام 2035.
- وستعمل هذه المبادرات على خفض المزيد من كميات الكربون الناتجة من منشآت الغاز الطبيعي المسال في قطر بنسبة تصل إلى 35% وفي منشآت التنقيب والإنتاج بنسبة تصل إلى 25% وهو ما يعزز التزام قطر بتزويد غاز طبيعي أنضف وعلى نطاق واسع لتسهيل الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون، واستخدام الهيدروجين.

➤ دولة الكويت

- تسعى إلى تبني إستراتيجية وطنية لتخفيض الكربون حتى عام 2050، مبنية على مبادئ الاقتصاد الدائري للكربون، والعمل على تعزيز الحد من الغازات الدفيئة والتخلص منها، وإعادة استخدامها وتدويرها، وتنويع مصادر الطاقة في البلاد، من خلال إدخال الطاقات المتجددة واستبدال الغاز المسال بالوقود الأحفوري، لضمان استدامة إمدادات الطاقة للأجيال المقبلة، وزيادة المحميات الطبيعية، لتصل إلى 15% من إجمالي مساحة الدولة.
- سن التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالحد من الانبعاثات والتكيف مع آثارها السلبية على المستوى الوطني، وذلك تماشياً مع الالتزامات البيئية المحلية والإقليمية والدولية.
- إطلاق حزمة من المشاريع التنموية مبنية على رؤية من شأنها تجنّب ازدياد غازات الدفيئة، بما يعادل 7.4% من إجمالي انبعاثاتها حتى عام 2035.

➤ جمهورية مصر العربية

- جاءت جمهورية مصر العربية في المرتبة 21 في مؤشر أداء تغير المناخ لعام 2022 وتبذل الدولة العديد من الجهود:
- استضافت مصر قمة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP 27 لعام 2022 في مدينة شرم الشيخ ، والجدير بالإشارة إن المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) اعتمد على نتائج الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP26) لاتخاذ إجراءات بشأن مجموعة من القضايا الحاسمة لمعالجة حالة الطوارئ المناخية
- أعدت مصر استراتيجيتها الوطنية الأولى للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام 2011 كما أصدرت مصر استراتيجيتها للتنمية المستدامة - رؤية مصر 2030 في عام 2016 و تتضمن تلك الاستراتيجية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

- حققت الحكومة المصرية نجاحات واضحة فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي الشامل المبني على مراعاة الأبعاد البيئية، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتحول للاقتصاد الأخضر " اتحضر للأخضر"، إن هذه الحملة هي أول حملة بيئية وضعت لنشر الوعي البيئي وتغيير السلوكيات وحث المواطن على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، لضمان استدامتها حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.
- طرحت الحكومة المصرية مبادرة أطلقت عليها اسم "المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية" بكافة محافظات الجمهورية، كمبادرة رائدة في مجال التنمية المستدامة والذكية والتعامل مع البعد البيئي وآثار التغيرات المناخية، من خلال وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء الذكية وجذب الاستثمارات اللازمة لها.
- أطلقت الحكومة المصرية مبادرة " الرثة الخضراء" والتي تقوم على تحديد 9900 موقع في أنحاء المحافظات تصل مساحتها الإجمالية إلى 6600 فدان على مستوى الجمهورية تصلح لتكون غابات شجرية، أو حدائق، وتوفير الشتلات الزراعية بشبكات الري، وترتكز المبادرة على مضاعفة نصيب الفرد من المساحات الخضراء على مستوى الجمهورية وتحسين نوعية الهواء وخفض غازات الاحتباس الحراري وتحقيق الاستفادة الاقتصادية القصوى من الأشجار، وتحسين الصحة العامة للمواطنين.

المحور الرابع: دور البرلمان العربي في مواجهة تأثيرات تغير المناخ على حقوق الإنسان

- في عام 2015 شارك البرلمان العربي في الاجتماع البرلماني المعقود على هامش مؤتمر المناخ العالمي في باريس والذي تم خلاله توقيع اتفاق باريس . وأعد تقريراً حول هذه المشاركة تضمن التوصيات التالية :
 1. متابعة جميع القضايا والمواضيع المتعلقة بظاهرة التغيرات المناخية ومشاكلها ووضع الحلول لها
 2. حث جميع البرلمانيين في البرلمان العربي العمل على سن قوانين وتشريعات لحماية المحيط والبيئة
 3. اقترح العمل على اصدار وثيقة عربية تعنى بقضية حماية البيئة للتقليل من التلوث ، وبالفعل صدرت هذه الوثيقة وتم تدشينها في سلطنة عمان.
- دعا البرلمان العربي، إلى صياغة خطة عمل برلمانية للمساهمة في جهود مواجهة آثار تغير المناخ، بما يدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وعلى نحو يجعل التشريعات والاستراتيجيات الوطنية المعمول بها في هذا المجال داعمة لتلك الالتزامات.
- ويرى البرلمان العربي أن أزمة تغير المناخ أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، في ضوء التوقعات بأن يتضاعف الطلب العالمي على الغذاء والماء في السنوات الثلاثين القادمة، كما يرى أن العمل البرلماني الجماعي سيكون ظهيراً قوياً لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، بحيث يكون هناك تكامل في الأدوار بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية في هذا المجال.
- ويدعو البرلمان العربي إلى تبادل أفضل الممارسات البرلمانية المتبعة وإجراء تقييمات ومراجعات مستمرة للتشريعات المعنية بموضوع تغير المناخ.
- أعد البرلمان العربي وثيقة عربية لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر والتي أطلقها الأمير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية بتاريخ 27 مارس 2021م . من أجل تحقيق مايلي :
 - ✓ تكثيف التعاون والتنسيق بين الدول العربية لمكافحة تغير المناخ وتوسيع رقعة الغطاء النباتي .
 - ✓ دعم خطط الاستدامة البيئية التي تهدف الى تعزيز مسارات الحياد الكربوني، وإقامة المحميات.
 - ✓ دعم الاستثمارات وتشجيع مشاريع الطاقات الجديدة والمتجددة وماتعرف بالطاقة الخضراء وتطبيق الاقتصاد الأخضر في المجالات التنموية الستة .
 - ✓ توفير فرص تمويلية لضمان تفعيل فكرة التحول الأخضر في الدول العربية التي لا تمتلك مصادر تمويل.
 - ✓ سد الفجوات في منظومة العمل المناخي في المنطقة العربية، بهدف تحقيق انجازات متسارعة، والإسهام في تحقيق المستهدفات العالمية تجاه الأرض والطبيعة.
 - ✓ تبني سياسات تمكينية وشراكات بين كل أطراف المجتمع، لتحقيق النمو الأخضر ومكافحة تغير المناخ.
 - ✓ مراجعة السياسات العامة والتشريعات الوطنية المعنية بالمحافظة على البيئة وتجريم قطع الأشجار وكل ما من شأنه تغيير الطبيعة الايكولوجية.
 - ✓ تعزيز الشراكات العربية مع المنظمات الدولية والدول ذات القدرات المتقدمة في مجال التكنولوجيا.
 - ✓ دفع برامج التعليم والتدريب والتوعية العامة بآثار تغير المناخ في المنطقة العربية وسبل مواجهتها.
 - ✓ ربط الأمن البيئي بمنظومة الأمن القومي العربي، وتحقيق الاستقلال الأمثل.
 - ✓ دعم العمل العربي المشترك وتبادل الخبرات وبناء القدرات لمواجهة تغيرات المناخ.

المحور الخامس: الآليات المقترحة لمواجهة تغير المناخ و تأثيراته على حقوق الإنسان

❖ اشتراط البعد البيئي في جميع المشروعات التنموية

من اهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وأحد أهم أبعادها هو البعد البيئي ولذلك يجب أن يكون هو العامل المشترك في جميع مشروعات التنمية لتحقيق الاستفادة وتقليل مضاعفات التغير المناخي

❖ وضع سياسة داعمة وإطار عمل مؤسسي للتكيف

- من شأن الشروط الأساسية للتنمية الضعالة مثل تطبيق سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، وتقديم الخدمات العامة التي يمكن الاعتماد عليها والتي توافق معايير الجودة العالمية أن تساعد على تحقيق التنمية الضعالة وتطبيق اجراءات التكيف.
- يتطلب التكيف مع تغير المناخ سياسات وبنى مناخ ذكية جديدة أو منقحة على جميع المستويات تتسم بذكاها في التعامل مع المناخ وتوجيهه.

❖ التوسع في استخدام الطاقة المتجددة

- وضع قوانين ملزمة لاستخدام الطاقة المتجددة، وصياغة إطار قانوني ولمشاريع الطاقة المتجددة من خلال الاتفاق حول استراتيجية موحدة بالوطن العربي لكفاءة الطاقة مع كافة الأطراف المعنية.
- التوسع في استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة، والتي تتسم بالتنافسية من حيث التكلفة بالمقارنة بمصادر الطاقة التقليدية، من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير والنشر الواسع النطاق لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.
- استخدام التقنيات والوسائل التي تحد من التلوث من خلال التشجيع على تصنيع العربيات الكهربائية وغيرها، وادراج البعد البيئي في جميع المشروعات والمجالات التنموية والتوجه نحو تغيير نمط الحياة والسلوك الإستهلاكي لترشيد استخدام الطاقة.
- عمل استراتيجية للطاقة المستدامة المتكاملة والسياسات المتصلة بها بصورة دورية لدمج التطورات التقنية التي حدثت في الطاقة المتجددة.
- تهيئة البنية التحتية وتوفير خدمات مرنة لمواجهة التغيرات المناخية بالوطن العربي

❖ وضع نظام ترصد اليكترونى للأمراض الناتجة عن التغيرات المناخية

- من خلال وزارات الصحة في الدول العربية يتم وضع نظام اليكترونى لترصد الامراض الناتجة عن التغير المناخي من خلال برامج ممولت ووضع خطط للتقييم والمتابعة مع مراعاة الشقين الوقائي والعلاجي وتوفير جميع الوسائل للتحكم في الامراض ومسبباتها

❖ بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال توفير الحماية الاجتماعية وغيرها من الإجراءات والتدابير

- تحديد إمكانية التكيف بناء على عوامل معينة مثل عمر الفرد، وجنسه، وحالته الصحية، أو الوضع الاقتصادي للأسرة ودرجة اندماجها في اقتصاد السوق.
- الاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات العامة مثل إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والإسكان والبنية التحتية.